أعلن في لقاء مفتوح عقده في مركز جابر الثقافي عن إطلاق تطبيق «سهل» لإنجاز المعاملات.. الأسبوع المقبل

الخالد: دور الانعقاد مرّ دون أن تحقق السلطتان ما هو مطلوب للكويت وأهلها

منفتحون للقاء إخواننا نواب مجلس الأمة والتعاون والعمل معهم لخدمة البلاد والشعب الكريم

هناك مرجعيات تحدد العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية هي الدستور واللائحة وأحكام الدستورية

لن نتوانى في تقديم أي مسؤول ثبت تورطه بالاعتداء على مكتسبات الدولة والمال العام للمحاكمة

●●●●

يجب أن نحافظ على علاقاتنا الخارجية وسمعة بلدنا وسياستها المتزنة ورؤيتها حول سلمية الصراعات

سمو الشيخ صباح الخالد متحدثا خلال اللقاء المفتوح

الخالد شدد على مبدأ الثواب والعقاب

تحسين وضع الكويت في المؤشرات العالمية فبلدنا ينفق بسخاء ولكن المؤشرات لا تنعكس على أرض الواقع

●●●●

مركب الحكومة «لن يتسع في المرحلة المقبلة لأي قيادي غير قادر على العطاء وتحمل أعباء المسؤولية

وجهت ديوان الخدمة لوضع ضوابط جديدة للوظائف الإشرافية وربط صرف المكافأة بالأداء وليس بالحضور

«سهل» سيخفف على المواطنين والمقيمين وسيأخذ الجميع حقه ويقلص الازدحام المروري

المسؤولية تقع على القياديين في أي أمر يتعلق بتهاون أو تقصير أو تعطيل في الأمور المنوطة بهم

أمرين لن أقبل بهما بعد بدء «التطبيق» الأول هو الرجوع إلى المعاملات الورقية والثاني عدم تحقيق أهدافه

الحكومة حريصة على النهوض من آثار جائحة «كورونا» وإعادة مسارات الدولة إلى الطريق الطبيعي

مهتم باللقاء مع القيادات الوسطى للتواصل والتنسيق وتحمل المسؤولية المشتركة في خدمة الكويت وأهلها

لا ننسى كلمات الأمير الراحل في بداية جائحة «كورونا» والتي جعلت حفظ أرواح أهل الكويت «مهمة مقدسة »

الوضع الصحي في البلاد مستقر والمطلوب منا الحذر وأخذ التطعيم لكي ننتقل بإذن الله إلى الوضع الآمن

الحرص على صحة الموظفين والالتزام بالاشتراطات وإنهاء معاملات المواطنين التي تعطلت بسبب الجائحة

هناك مشاريع رئيسية وأخرى ثانوية يجب أن تأخذ الأولوية القصوى من حيث الطرح والتنفيذ والمتابعة

عقد رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد أمس لقاء مفتوحا تحت عنوان «الكويت ما بعد الجائحة» في مركز جابر الأحمد الثقافي.

قال الخالد إن اللقاء مع قيادي الدولة تحت هذا العنوان جاء تأكيدا على حرص واهتمام الحكومة بالنهوض من آثار جائحة «كورونا» وإعادة مسارات الدولة إلى الطريق الطبيعي.

وأكد حرصه منذ توليه المنصب على الالتقاء بالقيادة والقيادة الوسطى في الفريق الحكومي لحاجة الجهاز الحكومي إلى التواصل والتنسيق وتحمل المسؤولية المشتركة والجماعية في خدمة الكويت وأهلها.

وأوضح سموه انه كان من المفترض أن يعقد هذا اللقاء في شهر فبراير من العام الماضي لكن شاءت ظروف جائحة «كورونا» وأضرارها التي لحقت بجميع القطاعات وأدت إلى تعطيل الأنشطة في دول العالم حيث فعلت ما لم تفعله حتى الحروب العالمية.

واستعرض سموه خلال اللقاء جهود الحكومة خلال الأزمة الصحية إضافة إلى شرح خطة وبرنامج عمل الحكومة والمشاريع التنموية الكبرى قيد التنفيذ والمستقبلية علاوة على المسؤوليات والأدوار المناطة بقيادي الدولة في المرحلة المقبلة.

وقال الخالد: «لا ننسى كلمات سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد طيب الله ثراه لنا في بداية جائحة «كورونا» عندما قال «تحلوا بالمسؤولية وأرواح الناس في رقابكم» ،مضيفاً أن «كلمات سموه جعلت حفظ أرواح أهل الكويت والمقيمين على أرضها الطيبة مهمة مقدسة لدى مجلس الوزراء».

وأكد سموه أن الوضع الصحي في البلاد مستقر والمطلوب منا الحذر والحرص والالتزام بالتعليمات والإرشادات الصحية وأخذ التطعيم لكي ننتقل بإذن الله إلى وضع آمن.

وأضاف سموه «جميعنا نود العودة إلى الحياة الطبيعية بعد سنة وسبعة أشهر مضت على الجائحة شهدت قيودا واشتراطات وتضحية وصبر ومعاناة.. والانتقال من المرحلة المستقرة إلى المرحلة الآمنة يتطلب منا أن نكمل على نفس الروح والعطاء».

وقال إن الواجب يقتضي شكر الجهات التي عملت خلال الأزمة الصحية وتقليل الأضرار والآثار مضيفا أن الفترة «التي نمر فيها هي فترة النهوض من آثار الجائحة وإعادة مسارات الدولة لطريقها الطبيعي».

ودعا سمو رئيس مجلس الوزراء بعد عودة العمل إلى الجهات الحكومية إلى الحرص على صحة وسلامة الموظفين والتزام الجميع بالاشتراطات الصحية وإنهاء معاملات المواطنين التي تعطلت بسبب الجائحة وتسهيل إجراءات المحافظة على القوانين واللوائح.

وأشار سموه الى وجود مشاريع رئيسية وأخرى ثانوية يجب أن تأخذ الأولوية القصوى لدى الجهات الحكومية من حيث الطرح والتنفيذ والمتابعة.

وأعلن إطلاق تطبيق «سهل» الحكومي الموحد لتعزيز كفاءة وسرعة إنجاز المعاملات الأسبوع المقبل والذي سيكون باكورة التحول الرقمي الحكومي وفي ذات الوقت اختبارا وتحديا للقياديين.

وقال هناك أمرين «لن أقبل بهما بعد بدء هذا التطبيق الأول هو الرجوع إلى المعاملات الورقية والثاني عدم تحقيق تطبيق سهل للاهداف المرجوة منه».

وقال سموه إن «تطبيق سهل في مرحلته الأولى سيؤدي إلى التخفيف على المواطنين والمقيمين في المعاملات إلى جانب الموظفين وسيأخذ الجميع حقه دون تقديم شخص على آخر بالإضافة إلى تخفيف الازدحام المروري وكذلك سيكون له مردودا بيئيا ايجابيا».

وبين أن «التحدي الكبير أمامنا هو إطلاق تطبيق «سهل» وأمانا أيام لإطلاق التطبيق ومهمتنا في الفريق الحكومي هي تحدي الوقت لإطلاقه».

وشدد سموه على أن المسؤولية تقع على القياديين في أي أمر يتعلق بتهاون أو تقصير أو تعطيل في الأمور المناطة بهم بشأن تطبيق «سهل» من قبل الجهات والهيئات التابعة لهم حيث سيتم تقييمها على أساس الإنجاز.

وأوضح سموه أن الحكومة قطعت شوطا كبيرا في التحول الرقمي خلال جائحة كورونا «فالجهات المتأخرة قامت بتعويض التأخير في سرعة إجراءاتها والجهات التي كانت في سبات عميق بدأت تتعامل مع الوضع بطريقة مختلفة والجهات التي قطعت شوطا قبل الجائحة قامت بزيادة إنجازها».

وأضاف «أنتم كقياديين جزء من الفريق الحكومي الذي شارك في وضع الحلول للمواطنين والمقيمين في تسهيل عملهم وإجراءاتهم ورأيتم كيف تنافس شبابنا وشاباتنا في تقديم ابتكارات خلاقة للتعامل مع الوضع الصحي».

وزاد سموه إنه وجه ديوان الخدمة المدنية إلى وضع ضوابط جديدة بشأن الوظائف الإشرافية.

وتابع سموه أنه طلب من الديوان أيضا تقديم دراسة بشأن صرف المكافأة لأصحاب الوظائف الإشرافية وربطها بالأداء والإنجاز وليس بالحضور والانصراف فقط.

وأكد أن الحكومة أخذت خطوات جادة في دفع عجلة المشاريع التنموية والتعاون مع القطاع الخاص لتسهيل إجراءات تلك المشاريع،قائلا أن «أمامنا تحد هو التعامل بنمط جديد في متابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة».

وشدد سموه على أنه «يجب تحسين وضع الكويت في المؤشرات العالمية وفي جميع القطاعات فبلدنا ينفق بسخاء على كل القطاعات ولكن المؤشرات لا تنعكس على أرض الواقع».

وأكد سموه أن مركب الحكومة «لن يتسع في المرحلة المقبلة لأي قيادي لا يمتلك القدرة الفنية وغير قادر على تحمل أعباء المسؤولية».

وبين أن المطلوب من القياديين تقديم خطة زمنية لعملهم والقطاعات التابعة لهم والتعاون مع الجهات الرقابية لتلافي الملاحظات ومعالجة المخالفات والالتزام بإجراءات الحكومة للتحول الرقمي.

وقال «إننا منفتحون للقاء إخواننا نواب مجلس الأمة والتعاون والعمل معهم لخدمة الكويت»،قائلا أن دور الانعقاد مرّ دون أن تحقق السلطتين التنفيذية والتشريعية ما هو مطلوب للكويت وأهلها،ومبيناً أن هناك مرجعيات تحدد العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية هي الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وأحكام المحكمة الدستورية.

وشدد سموه على أن الحكومة لن تتوانى في محاسبة أي مسؤول وتقديمه للمحاكمة متى ما ثبت تورطه في المساس بمكتسبات الدولة والاعتداء على المال العام.

وقال يجب أن «نحافظ على علاقاتنا الخارجية وسمعة الكويت وسياستها المتزنة ورؤيتها المتمثلة بوضع حلول سلمية للصراعات وتدخلها الإنساني فيها».

وبين سمو إن الحكومة تتبع نمطا ونهجا جديدين في متابعة تنفيذ برنامج عمل الحكومة وتسريع عجلة المشاريع التنموية لتنفيذ رؤية «كويت جديدة 2035».

وأضاف أن الحكومة اتخذت خطوات تنفيذية جادة لإنجاز المشاريع التنموية بالتعاون مع القطاع الخاص الذي يعتبر أحد دعائم الدورة الاقتصادية.

ودعا سمو رئيس مجلس الوزراء القياديين إلى التعاون مع القطاع الخاص لتسهيل الإجراءات وتذليل العقبات التي تواجه المشاريع التنموية للمساهمة في تعزيز الوضع الاقتصادي للبلاد.وأضاف «بعضكم يعمل على تنفيذ المشاريع التنموية وإنجازها وهو ما يضعكم في دائرة المسؤولية في تنفيذ خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة وسرعة تنفيذ تلك المشاريع وإذا لم نحرص على التطبيق والتنفيذ والإنجاز فلن نحقق ما رسمناه كهدف في عام 2035».

وأشار سموه إلى تشكيل لجنة وزارية معنية بمتابعة التنفيذ والمحاسبة وتقديم التقارير إلى مجلس الوزراء بشأن أداء الجهات المتعاونة والمتهاونة ومدى انجازها.

وأوضح سموه «تلك مسؤوليتنا في مجلس الوزراء ومسؤولية المعنيين في اللجنة الوزارية إذا لم يتحقق شيء فسيرفع الموضوع إلى مجلس الوزراء وسيتم التعامل مع الجهات بموجب عطائها والتزامها وإنجازها».

وبين سمو رئيس مجلس الوزراء أنه «سيتم محاسبة المسؤولين عن أي تقصير ومكافأة من قام بالخطوات المطلوبة إذا تم التعاون الذي يحقق لنا الإنجاز وينقلنا من وضع إلى آخر».

وقال سموه إنه في السابق يقدم برنامج عمل الحكومة الى مجلس الأمة وتقوم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بمتابعة التنفيذ والإنجاز مع الجهات الحكومية مضيفا أنه مهما بذلت الأمانة من جهود كبيرة دون تعاون أو تجاوب من الجهات الحكومية فلن يتحقق شيء «وأمامنا الآن تحديا كبيرا في ظل الجائحة بعد رسمنا أولويات برنامج عمل الحكومة ومسؤوليتنا متابعة تنفيذ وإنجاز البرنامج».

حضر اللقاء نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد الجابر ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي وعدد من الوزراء والقياديين وكبار المسؤولين في الدولة.

رئيس الوزراء أكد أنه لن يقبل بالفشل في تطبيق «سهل» لانجاز الخدمات

حضور كبير من الوزراء والقيادات في الدولة